

جواب السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية على تدخلات الفرق  
والمجموعات النيابية خلال الجلسة العامة المخصصة للمصادقة  
على مشروع قانون المالية للسنة المالية 2022

بمجلس المستشارين

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد الرئيس؛

السيدات والسادة الوزراء؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يُسعدني أن أقف مُجدِّداً أمام مجلسكم الموقر للتفاعل مع تدخلات السيدات  
والسادة رؤساء وممثلي الفرق والمجموعات النيابية بمناسبة المناقشة العامة للجزء  
الأول من مشروع قانون المالية لسنة 2022.

في البداية لا بد لي أن أشكر السيدات والسادة المستشارين المحترمين على  
التدخلات القيِّمة وما تضمنته من ملاحظات وانتقادات ومقترحات؛ أصغينا لها  
بكل إمعان، وسنحاول التجاوب معها بكل صدق وموضوعية حرصاً منا على

التأسيس لعلاقة مع المؤسسة التشريعية، أساسها الاحترام المتبادل والتعاون والتكامل في الأدوار خدمة للمصالح العليا للوطن، واستجابة للانتظارات الملحة للمواطنين الذين ينتظرون منا تقديم الأجوبة والبدائل الضرورية لتحسين ظروف عيشهم.

ومما لاشك فيه، تبقى قضية وحدتنا الترابية من أهم الرهانات التي تقتضي منا تكاتف الجهود والتعبئة الشاملة والانخراط اللامشروط تحت القيادة النيرة لصاحب الجلالة نصره الله، لتوطيد الدينامية الإيجابية التي تعرفها قضيتنا الوطنية الأولى، في سياق تطبعه العديد من التحديات. فجلالته ما فتئ يؤكد على حقيقة مغربية صحرائنا بحكم الشرعية والتاريخ والإرادة القوية لأبنائها والاعتراف الدولي الواسع والمتزايد. وعلى أن قضية الصحراء هي جوهر الوحدة الوطنية للمملكة، وهي قضية كل المغاربة، وهو ما يقتضي من الجميع مواصلة التعبئة واليقظة، كل من موقعه، للدفاع عن الوحدة الوطنية والترابية.

وعلى هذا الأساس، تؤكد التزام الحكومة، تحت القيادة النيرة لجلالة الملك نصره الله، بالدفاع عن الوحدة الترابية للمملكة، وبترصيد المكتسبات الدبلوماسية والسياسية التي حققتها بلادنا، وبتوطيد مسار التنمية المتواصل بأقاليمنا الجنوبية.

وهنا لا يفوتنا أن نتوجه بعبارات الإشادة والتقدير لكل مكونات القوات المسلحة الملكية، والدرك الملكي، والأمن الوطني، والقوات المساعدة، والإدارة الترابية،

والوقاية المدنية على تجنُّدهم الدائم، تحت القيادة السامية لصاحب الجلالة نصره  
الله، للدفاع عن وحدة الوطن والحفاظ على أمنه واستقراره.

حضرات السيدات والسادة،

لقد مرت المناقشة والتصويت على الجزء الأول من مشروع قانون المالية لسنة  
2022، في أجواء إيجابية طَبَعَتها التعبئة الكاملة والمساهمة القيِّمة للسيدات  
والسادة المستشارين المحترمين في النقاش، سواء داخل لجنة المالية والتخطيط  
والتنمية الاقتصادية بالمجلس، أو داخل باقي اللجان القطاعية.

وما ذلك إلا ترجمة للحسّ الوطني العالي، والانخراط القوي والتعبئة الجماعية  
التي أبان عنها مجلسكم الموقر، في ظل وضعية استثنائية تعيشها بلادنا والعالم  
أجمع، وأمام تداعيات الأزمة غير المسبوقة لجائحة كوفيد-19 وتطوراتها المتلاحقة،  
وغيرها من التحديات الراهنة على المستويين الوطني والدولي.

وهنا لا بد لي أن أتقدم بالشكر للسيد رئيس لجنة المالية والتخطيط والتنمية  
الاقتصادية بالمجلس، ولِرؤساء الفرق والمجموعات النيابية، ولكل السيدات  
والسادة المستشارين المحترمين، أغلبيةً ومعارضةً، أعضاء هذه اللجنة وكل اللجان  
القطاعية، على انخراطهم القوي في النقاش واشتغالهم المتواصل من أجل  
المصادقة على مشروع قانون المالية لسنة 2022، في أحسن الظروف.

وأؤكد لكم على أننا حريصون على توطيد أُسس العمل المشترك بين المؤسستين التنفيذية والتشريعية، إلى جانب كل القوى الحية ببلادنا، كُلٌّ من مَوقِعِهِ، من أجل مواجهة التحديات الراهنة وتنزيل أولويات الإصلاح المؤسساتية والمجتمعية والتنمية لبلادنا، التي يأتي على رأسها النموذج التنموي الجديد، والتي تقع مسؤولية تنزيلها على عاتقنا جميعاً.

ومن هذا المنطلق، لا بد أن نستغل بداية هذه الولاية التشريعية لتأسيس علاقة مبنية على الصدق، والوضوح، وخلق فضاءات للنقاش والتشاور المستمر حول كل الإصلاحات التي تعزم الحكومة تنزيلها.

فنحن مستعدون للانفتاح على كل الفاعلين برلماناً وتقابلاً وقطاعاً خاصاً، من أجل التأسيس لحوار متواصل خلال السنة حول كل القضايا وعلى رأسها قانون المالية. وفي هذا الإطار، سيكون بإمكاننا، من خلال مأسسة الحوار الاجتماعي، أن نتجاوز المقاربة التي تُحصِر هذا الحوار في الرفع من الأجور، إلى مقاربة أوسع تجعل من الحوار الاجتماعي إطاراً للتشاور الدائم حول القضايا والتوجهات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى لبلادنا، بما في ذلك التوجهات المؤطرة لمشروع قانون المالية قبل عرضه على البرلمان.

كما أننا مستعدون لعقد لقاءات مع مجلسكم الموقر ابتداء من بداية السنة لتمكين السيدات والسادة المستشارين المحترمين، من تفعيل المقتضيات التي يتيحها القانون التنظيمي لقانون المالية في إطار تحسين مقروئية قوانين المالية.

حضرات السيدات والسادة،

في إطار التفاعل مع الأجواء الإيجابية التي طبعت النقاش والتصويت على مشروع قانون المالية لسنة 2022، فقد حرصنا على تمكين السيدات والسادة المستشارين من معطيات مفصلة تجاوباً مع كل تساؤلاتهم وملاحظاتهم. كما حرصنا في نفس الوقت على التجاوب مع التعديلات المقدمة، بما ينبغي من الجدية، والوضوح، والدراسة الموضوعية. كما نؤكد الالتزام بفتح قنوات للحوار ابتداء من شهر يناير القادم من أجل تدارس آليات تفعيل مجموعة من المقترحات.

وهكذا، ومن أصل 250 تعديلاً تمّ التقدم بها على الجزء الأول من المشروع، تمّ سحب 150 تعديلاً، بينما تمّ قبول 39 تعديلاً، وهو ما يعني قبول ما يناهز 40% من التعديلات المقترحة. كما أن 36% من مجموع التعديلات المقبولة هي لفرق المعارضة، ولم تلجأ الحكومة في أي وقت من الأوقات للفصل 77 من الدستور. وهو ما يعكس الأجواء الإيجابية التي طبعت أشغال اللجنة، ويؤكد الإرادة الفعلية لدى الحكومة للتعاون والتفاعل الإيجابي مع المؤسسة التشريعية.

وفيما يلي أهم التعديلات التي تم قبولها:

1. تطبيق رسم الاستيراد بنسبةٍ مُوحَّدةٍ في 2,5% على جميع المواد الأولية المستعملة لعلاج داء السكري ؛
2. إعفاء الهواتف العادية وأجهزة التلفاز التي لها شاشة تساوي أو تقل عن 32 بوصة، من الضريبة الداخلية على الاستهلاك للمحافظة على القدرة الشرائية للمواطنين؛
3. تخفيضُ المُعامل المطبق على نقل الأشخاص والبضائع من 15% إلى 10%؛
4. إعفاء القروض الممنوحة لطلبة التعليم العام والخاص والتكوين المهني داخل المغرب أو خارجه؛
5. إعفاء المعادن المستعملة من الضريبة على القيمة المضافة دون الحق في الخصم؛
6. تشجيعُ المنشآت على إعادة استثمار المبلغ الإجمالي لعائدات التفويت الصافي من الضريبة، في عناصر الأصول الثابتة، وذلك بمنحها تخفيضاً بنسبة 70% يُطبق على صافي زائد القيمة المحقق برسم السنة المحاسبية المفتوحة خلال سنة 2022؛
7. تخفيضُ العتبة المحددة لإبرام اتفاقية استثمار مع الدولة من 100 مليون درهم إلى 50 مليون درهم؛

8. خفض رسم الاستيراد إلى 2.5 % على كافة المواد البلاستيكية من " بولي " (إيثيلين تيرفتالات)، التي تُستعمل كمادّة أولية أساسية في صناعة الألياف من البولستير مهمّا كانت طريقة تصنيعها؛
9. عدم إخضاع الممتلكات العقارية للتسوية في حالة البيع المؤقت في إطار عمليات تسنيد الأصول؛
10. إخضاع الشركات التي تُزاوُل أنشطتها داخل مناطق التسريع الصناعي وشركات الخدمات التي تستفيد من النظام الجبائي الخاصّ بالقطب المالي للدار البيضاء، لأداء المساهمة الاجتماعية للتضامن على الأرباح والدخول؛
11. تمديد مُدّة استفادة القطاع غير المهيكَل من التسجيل في جدول الرسم المهني على أساس الدخول المكتسبة والعمليات المنجزة إلى غاية تم سنة 2022؛
12. إلغاء الغرامات والزيادات وصَوَائِر التَّحْصِيلِ المُتْرَبِّةِ على عمليات النقل السياحي؛
13. إحداثُ نظامٍ تحفيزيٍّ لتشجيع عمليات مساهمة جمعيات التمويلات الصغيرة بعناصر أصولها وخصوصها في شركة مساهمة طبقاً لأحكام القانون رقم 20-50 المتعلق بالتمويلات الصغيرة الصادر في 14 يوليو 2021.

حضرات السيدات والسادة،

في إطار التفاعل مع مداخلاتكم، أودُّ التَّطَرُّقَ إلى النقط التالية:

■ أولاً: فيما يتعلق بالبرنامج الحكومي، فهذا البرنامج هو ثَمَرَةٌ للتوافق بين مكونات التحالف الحكومي الذي جاء بأغلبية مقلصة ومنسجمة، هدفها هو الفعالية والنجاعة في العمل والوفاء بالالتزامات. فقد تضمن هذا البرنامج التزامات واضحة ومُرَقَّمة، وبِأُفُقٍ زَمَنِيٍّ مُحدَّد، تَنطَلِقُ من تشخيص ميداني لانتظارات المواطنين. ونحن مُدركون لحجم الانتظارات الاجتماعية المُعلَّقة على تجربتنا الحكومية، بعد استحقاقات شفافة ونزيهة، ومستوعبون لطبيعة التحديات والرهانات التي تُحيط ببلادنا.

ونحن كذلك واعونٌ بحجم الطلب الاجتماعي المتزايد على الخدمات العمومية من صحة وتعليم وخلق فرص الشغل. ومن عمق هذه القناعة الحكومية الراسخة، المسنودة بأوراش ملكية مفتوحة ورؤية متكاملة لتكريس وتعزيز مكتسبات بلادنا في المجال الاجتماعي، فإننا سنواصل العمل الوطني الجاد من أجل تجاوز مواطن النقص في السياسات الاجتماعية.

■ ثانياً: فيما يتعلق بإعادة الثقة للمواطن في العمل السياسي. فهذا أمرٌ ضروريٌّ ومُلِحٌّ وَهُوَ أولويتنا جميعاً. فإعادة الثقة في العمل السياسي تَمُرُّ أولاً عبر الارتقاء بالخطاب السياسي، وتجنُّب الحكم المُسَبِّقِ على النوايا "فإنَّما الأعمالُ



باليات". وثانيا، عبر تقديم خيارات وبرامج اجتماعية واقعية وذات مصداقية تُعالج الأولويات الحقيقية وتستجيب لانتظارات المغاربة. فتدعيم ركائز الدولة الاجتماعية ليست أقوالاً تنبأهَى بها، أو شعاراتٍ تَبَارَى من خلالها في المحطات الانتخابية... بل هي أولاً وأخيراً أفعالٌ وقراراتٌ، وإبداعٌ في تعبئة الموارد البشرية والتقنية والمالية اللازمة، وهي قبلَ كُلِّ شَيْءٍ، الجُرأةُ الصادقةُ في القيام بالإصلاح، تجاوباً مع انتظارات المواطنين واختياراتهم.

فالإصلاح من أجل استكمالِ أُسُسِ الدولة الاجتماعية هو مسؤوليةٌ جسيمةٌ مُلقاةٌ على عاتقنا جميعاً أمام جلالة الملك نصره الله وأمام الشعب المغربي، وأمام التاريخ أيضاً، ولن نتردّد إذا تطلّب مِنّا -هذا الإصلاح- اتخاذ بعض القرارات التي قد تبدو مُجحفَةً بالمنطق السياسي الضيق، لكنها في العمق قراراتٌ ضروريةٌ لتنزيل مشروع الدولة الاجتماعية كما يطمح لها الجميع .

ولعل هذا النوع من الإصلاحات، لاسيما في مجال التعليم والصحة، يتطلب تحمل المسؤولية دون تردّدٍ من أجل التأسيس لمرحلةٍ جديدةٍ فارقةٍ في تاريخ بلادنا، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة نصره الله.

■ ثالثاً: إن الحكومة حريصةٌ كُلِّ الحرص على الوفاء بالتزاماتها تُجاه المواطنين. فهذه الحكومة لم تَمُرَّ أزيد من 50 يوماً على تشكيلها وتبلّثتكم، كما أنها لم تدخل بعد في مرحلة توظيف إمكانيات القانون المالي لتنزيل هذه

الالتزامات. ورغم ذلك، وفي انتظار المصادقة النهائية لمجلسي البرلمان على مشروع القانون المالي واستكمال مساطر نشره لدخوله حيز التنفيذ، فقد وضعت حُزْمَةٌ من الإجراءات والقرارات لتسريع وثيرة الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية التي يَنْتَظَرُها المواطنُ والمواطنون، ويأتي على رأسها تعميمُ الحماية الاجتماعية، الذي يُشكِّلُ ورشاً مجتمعياً مُؤَسَّساً للدولة الاجتماعية، ويحظى بمتابعة واهتمام بالغين من صاحب الجلالة نصره الله، وهو ما يفرض علينا جميعاً ألا نستحضر سوى المصلحة العامة، لتحسين ظروف عيش المواطنين والمواطنات وتحقيق كرامتهم.

وقد بادرت الحكومة، منذ الأيام الأولى لتنصيبها، إلى الأجراء السريعة لهذا الورش من خلال مصادقتها بتاريخ 17 نونبر 2021، على مشاريع مراسيم تطبيقية للقانونين رقم 98.15 و 99.15 لنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، ويأحداث نظام للمعاشات لفئات المهنيين والعَمَالِ المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يُزاولون نشاطاً خاصاً. وهو ما سيمكّن 3,4 مليون مواطنة ومواطن من فئة غير الأجراء، وذوي الحقوق المرتبطين بهم، من الاستفادة من التأمين الصحي الإجباري عن المرض. وستتوزعُ الفئات المعنية بهذه الدفعة الأولى، بين الأشخاص الخاضعين لنظام المساهمة المهنية الموحدة، والتجار والصناع التقليديين الذين يُمسكون محاسبةً، والمقاولين

الذاتيين، والأطباء، والصيادلة، والمرشدين السياحيين، والموثقين، والقابلات، ومزاوي بعض المهن شبه الطبية، الذين سيتمكنون من الاستفادة من التأمين ابتداء من شهر يناير المقبل.

علاوة على ذلك، أحدثنا لجنة وزارية لقيادة تنزيل هذا المشروع المجتمعي المهم، إلى جانب لجنة تقنية يُعهد إليها الإسراع في تنفيذ هذا الورش. ونشتغل، داخل هذه اللجان، بشكلٍ متواصلٍ من أجل تمكين باقي فئات العمال غير الأجراء، وخاصة الفلاحين، ومهنيي النقل، وباقي الصناعات التقليدية، وأصحاب المهن الحرة، من الاستفادة من التأمين الإجباري الأساسي عن المرض في أقرب الآجال.

كما يتضمن مخطط العمل لسنة 2022، التزاما بالجدولة الزمنية التي حددها خطابُ العرش، بتمكين الفئات الهشة والفقيرة الخاضعة حاليا لنظام راميد، من التوفر على تأمين عن المرض، يُمكنهم من الولوج إلى القطاعين العام والخاص، وبنفس سلة علاجات إجراء القطاع الخاص.

وستعمل الحكومة، خلال سنتي 2023 و2024، على ضمان تعويضات عائلية لكل الأسر للحماية من المخاطر المرتبطة بالطفولة ودعم التمدرس في سنٍ مُبكرة. وسنُباشِرُ خلال سنة 2025 توسيع الانخراط في أنظمة التقاعد لكافة النشيطين وتعميم التعويضات العائلية والتعويض عن فقدان الشغل.

ولمواكبة الورش الكبير للحماية الاجتماعية، فقد وضعت الحكومة استراتيجية واضحة المعالم لإصلاح المنظومة الصحية، تركز على أربعة مبادئ توجيهية تتمثل في:

1. تميم الموارد البشرية بكل فئاتها؛
2. تأهيل العرض الصحي لمؤسسات الرعاية الصحية الأولية والمراكز الاستشفائية والإقليمية والجهوية والجامعية؛
3. إحداث مجموعات صحية جهوية مع مؤسسة إلزامية الولوج إلى مسلك العلاجات عبر مراكز الصحة الأولية، والإحداث التدريجي لنظام "طب الأسرة"؛
4. إحداث بطاقة صحية ذكية لكل مواطن مغربي، تحد من الإنفاق المباشر للمرضى، خصوصا ذوي الدخل المحدود، على الخدمات الصحية، وتُمكن من التتبع الدقيق لمسار كل مريض عبر ملف طبي مشترك بين كافة المتدخلين من مؤسسات صحية، عمومية وخاصة، والهيئات المدبرة للتأمين الصحي عن المرض والهيئة المقننة.

وقد خصصت الحكومة، في إطار مشروع قانون المالية للسنة المالية 2022، ميزانية تقدر بـ 6 ملايين درهم لتأهيل البنيات الاستشفائية، وتعزيز

تجهيزاتها (وهو ما يشكل زيادة قدرها 2,7 مليار درهم أي 64% مقارنة مع سنة 2021)، وستتمحور أهم المشاريع التي سيتم إنجازها حول:

■ إطلاق بناء المركز الاستشفائي الجامعي الجديد ابن سينا الذي ستخصص له 1,1 مليار درهم؛

■ وتأهيل 1.500 مؤسسة للرعاية الصحية الأولية باعتمادات تقدر بـ 500 مليون درهم؛

■ ومواصلة بناء وتأهيل 30 مركزا استشفائيا جهويا وإقليميا من خلال رصد 600 مليون درهم إضافية للإعتمادات المخصصة سنويا لهذا الإجراء والمقدرة بـ 1,1 مليار درهم.

■ ووفق نفس المنطور، يحظى إصلاح المنظومة التعليمية بأهمية قصوى في مسار إرساء أسس الدولة الاجتماعية .

واستنادا لتوصيات النموذج التنموي وتفعيلا للالتزامات البرنامج الحكومي القاضية بوضع "مصلحة التلميذ" و"جودة تعليمه" في صلب إصلاح المنظومة التعليمية وكمعايير أساسية لها، تعمل الحكومة على النهوض بالموارد البشرية لتحقيق طموح تحسين جودة التعليم من خلال تجويد تكوين الأساتذة، وتحديد معايير توظيفهم، وتحسين ظروف اشتغالهم.

وتعزيزا لكفاءات الأساتذة، تشتغل الحكومة على خطة وطنية للرفع من القدرات التكوينية لهيئة التعليم. وسيتم تفعيل هذا التوجه من خلال تعزيز التكوينات الأساسية والمستمرة للفاعلين التربويين، والتي رصد لها غلاف مالي يقدر بـ 500 مليون درهم برسم سنة 2022. كما سيتم تخصيص 400 مليون درهم، لتأهيل البنيات التحتية والتجهيزات بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين التابعة لها.

وإجمالاً، تم تخصيص حوالي 77 مليار درهم لقطاع التعليم في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2022، أي بزيادة 5 ملايين درهم مقارنة بالسنة الماضية، مع إحداث 18.144 منصب مالي. وفي هذا الإطار، تم الرفع من ميزانية الاستثمار لهذا القطاع بـ 40%، وذلك من أجل تحقيق الأهداف التالية:

- 1,9 مليار درهم لتسريع تنفيذ برنامج تعميم التعليم الأولي من خلال إحداث وتأهيل وتجهيز الحجرات، وكذا تدبيرها بهدف بلوغ 100% كنسبة تدرس بالتعليم الأولي في أفق سنة 2028؛
- 2,3 مليار درهم لتعزيز العرض المدرسي، لا سيما من خلال بناء ما يقارب 230 مؤسسة تعليمية، منها 30 مدرسة جماعية و43 داخلية،

في حين لم يتجاوز عدد المدارس الجماعية 160 مؤسسة خلال السنوات الأخيرة؛

● 2,6 مليار درهم لتأهيل البنيات التحتية والتجهيزات المدرسية، منها 560 مليون درهم لاستبدال البناء المفكك.

حضرات السيدات والسادة،

علاقة بتطورات الأسعار وتأثيرها على القدرة الشرائية للمواطنين، لا بد أولاً من التأكيد على أنه ليس من الموضوعي أن ننسب لحكومة لم تكمل شهرها الثاني، الزيادات المسجلة منذ شهرٍ على مستوى أسعار مجموعة من المواد الأولية.

فعلى غرار باقي دول العالم، فقد بدأ ارتفاع الأسعار بشكل ملحوظ منذ شهر أبريل 2021، وهذا بعد اتجاه سالب لتطور الأسعار خلال سنة 2020 على مستوى العالم. وبشكل عام، يُمكن الجزم بأن العوامل التي أدت إلى الارتفاع الحالي للأسعار في العالم وبلادنا، تبقى ذات طابع ظرفي يعود أساساً للانتعاش الاقتصادي الذي يعرفه العالم بشكل أقوى مما كان متوقعا، وللارتفاع الكبير الذي عرفته أسعار الطاقة، إلى جانب الاضطرابات المستمرة في سلاسل التوريد العالمية وحركة الملاحة الدولية. ومع تراجع هذه

العوامل ذات الطابع الظرفي، من المنتظر أن يسجل معدل التضخم استقراراً حول مستويات معتدلة.

وما يمكن أن أوكدّه لكم هو أن الحكومة معبأة من أجل اتخاذ كافة التدابير، لضمان استقرار الأسعار، والحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين.

وهكذا، فقد تم رصد ما يناهز 20 مليار درهم في إطار ميزانية 2021، من أجل دعم استقرار أسعار الدقيق والسكر وغاز البوتان. كما قررت الحكومة تعليق الرسوم الجمركية، وتخصيص تعويض إضافي للمستوردين للحفاظ على أسعار القمح وجميع مشتقاته على المستوى الوطني.

إلى جانب ذلك، حرصت الحكومة على التفاعل السريع مع الانتظارات الاجتماعية المُستعجلة للمواطنين من خلال مشروع قانون المالية للسنة المالية 2022، الذي جعلت من توجهاته الأساسية ترجمة أولية لالتزاماتها الاجتماعية. ذلك أنها، ودعماً للقدرة الشرائية للمواطنين، خصصت:

- 8 ملايين درهم لأداء المتأخرات المتعلقة بترقية الموظفين لسنتي 2020 و2021، تم ضخها في كتلة الأجور بعد سنتين من التجميد؛
- 10 ملايين درهم لصندوق التماسك الاجتماعي والحماية الاجتماعية منها:



- 4,2 مليار درهم لضمان الحق الدستوري لما يفوق 11 مليون مغربي من الفئات الفقيرة والهشة، في الولوج إلى العلاج، عبر تمكينهم من التأمين الإجباري الأساسي عن المرض وفتح باب ولوجهم إلى الاستشفاء في القطاعين العام والخاص، والاستفادة من نفس سلة العلاجات للأجراء في القطاع الخاص.

- 3,5 مليار درهم لدعم تدرس الأطفال في إطار برامج تيسير ودعم الأرامل ومليون محفظة؛

- 1,7 مليار درهم لشراء الأدوية، ودعم المؤسسات الاستشفائية، لتمكين الفئات المعوزة من الولوج للعلاج؛

● إضافة إلى ذلك، تم ضخ 3,5 مليار درهم لدعم تشغيل الشباب، سواء الذين فقدوا عملهم نتيجة الأزمة عبر منحهم 250.000 فرصة شغل مؤقتة خلال سنتين، في إطار برنامج "أوراش" الذي خصصنا له 2,25 مليار درهم، أو الذين يريدون خلق مقالة صغيرة في إطار برنامج "الفرصة" والذي ستخصص له ميزانية 1,25 مليار درهم، في إطار قروض شرف دون فائدة تستهدف حوالي 50 ألف شاب مقاول، بالإضافة لإعطاء دينامية جديدة لبرنامج "انطلاقة"؛

● هذا دون أن ننسى توجيه 500 مليون درهم لدعم الأشخاص في وضعية إعاقة.

● إضافة إلى ذلك، رصدت الحكومة 250 مليون درهم، لتقوية دور الحضانة للأطفال دون سن الرابعة، خاصة في الأحياء الهامشية وفي القرى، لتمكين الأطفال في هذه المناطق من التعلم منذ سن مبكرة وتشجيع النساء على العمل.

● هذا إلى جانب تخصيص 200 مليون درهم لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية في الإدارة العمومية، وهو ما سيمكن فئات عريضة من المواطنين من حقهم في الولوج إلى الخدمات الإدارية دون صعوبات في التواصل.

● كما أن الحكومة حريصة كل الحرص على تقليص الفوارق المجالية، خصوصا عبر إيلاء الأهمية اللازمة لسكان العالم القروي، من خلال صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية الذي تناهز الاعتمادات المبرمجة فيه 2,25 مليار درهم، تضاف إليها 2 مليار درهم كاعتمادات للالتزام، وحوالي 4 مليار درهم كرصيد من السنوات الماضية، ستمكن من تنزيل كل البرامج والمشاريع المبرمجة لتمكين هذه المناطق من الولوج إلى الخدمات الأساسية.

ودائماً، وفي إطار دعم القدرة الشرائية للمواطنين، تجاوبنا مع تعديلات السيدات والسادة المستشارين بهذا الخصوص من خلال:

● تطبيق رسم الاستيراد بنسبة موحدة في 2,5% على جميع المواد الأولية المستعملة لعلاج داء السكري، مع التزام الحكومة بالقيام بتتبع انعكاس هذا الإجراء على أئمة الأدوية المعنية وخاصة الأنسولين. وهذا إجراء يهم شرائح واسعة من المواطنين.

● إلغاء الغرامات والزيادات وصوائر التحصيل المترتبة على عمليات النقل السياحي؛

● تخفيض المعامل المطبق على نقل الأشخاص والبضائع من 15% إلى 10%؛

● إعفاء الهواتف العادية وأجهزة التلفاز التي لها شاشة تساوي أو تقل عن 32 بوصة من الضريبة الداخلية على الاستهلاك للمحافظة على القدرة الشرائية للمواطنين.

وهنا أود التأكيد من جديد، بأن تطبيق ضريبة داخلية على استهلاك المنتجات والآلات والأجهزة المستهلكة للكهرباء، أو إعادة تدوير بعض الآلات الإلكترونية بعد انتهاء صلاحيتها، ليس الهدف منه البحث عن موارد إضافية لتمويل الميزانية، بل يرمي بالأساس إلى الانخراط في

تطبيق استراتيجية بلادنا لتحقيق النجاعة الطاقية والحفاظ على البيئة، وتنزيل مقتضيات القانون الإطار في هذا الاتجاه، وستُخصَّصُ عائدات هذه الضريبة لفائدة صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي.

حضرات السيدات والسادة،

فيما يتعلق بالفرضيات التي استند إليها مشروع قانون المالية لسنة 2022، فإنها تبقى جد موضوعية وتأخذ بعين الاعتبار السياق الدولي على أساس التوقعات الأخيرة لـلجـل المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ووزارات الاقتصاد والمالية، والبنوك المركزية ووكالات التنقيط.

وبخصوص تساؤلاتكم حول توقعاتنا لمعدل النمو التي حددناها في 3,2%، أود أن أؤكد لكم بأن الحكومة تَوَخَّت الصِّدْق في توقعاتها للنمو لسنة 2022، بالنظر لكون بلادنا والعالم لم يخرج بعد من الأزمة، وبالنظر كذلك لكون هذه الأزمة الصحية غير المسبوقة شكلت صدمةً شديدةً على النسيج الإنتاجي الوطني خلال سنة 2020 مما أسفر عن ركود اقتصادي حاد بـ3,6%، وإن كان اقتصادنا سيسترجع جزءاً من النمو المفقود خلال هذه السنة بتحقيق نسبة نمو تناهز 5,6%، بفضل تدابير الإنعاش الاقتصادي التي اتخذتها بلادنا بقيادة ملكية حكيمية، فإنه لن يستعيد تعافيه الكامل إلا

بشكل تدريجي خلال السنوات القادمة بفضل تفعيل مخرجات النموذج التنموي الجديد، وكذا الإصلاحات والمشاريع الهيكلية المبرمجة في إطار البرنامج الحكومي لتقوية النسيج الإنتاجي.

وبالتالي، فمن خلال تحليل موضوعي لإمكانيات اقتصادنا، ودرجة تعافيه من الأزمة على غرار باقي بلدان العالم، فإن توقعاتنا وتوقعات المؤسسات الدولية تشير إلى أن اقتصادنا سيحقق نموا بـ3,2%.

كما أود أن أؤكد لكم بأن مشروع قانون المالية لسنة 2022، لا يراهن على المديونية ولا على الخوصصة من أجل تنزيل مختلف البرامج والمشاريع المبرمجة، وإنما يعتمد على الاستخدام الأمثل والعقلاني لموارد الدولة وعلى حلول خلاقية ومبتكرة دون الإخلال بالتوازنات الماكرواقتصادية.

فقد استطعنا وفي وقت وجيز، وبفضل تظافر كل الجهود، أن نقدم لكم مشروع قانون مالي يحترم المبادئ الأساسية للقانون التنظيمي لقانون المالية، وفيه جزء مهم من التزاماتنا تجاه المواطنين، ويضمن استدامة ماليتنا العمومية، ويؤسس لمرحلة تقليص حجم المديونية الذي بلغ مستويات مقلقة.

● فقد رفعنا من الموارد الجبائية، ليس من خلال رفع الضغط الضريبي، بل من خلال تقوية المراقبة وتحسين مستوى التحصيل.

● وقمنا بإقرار المساهمة التضامنية لفائدة المقاولات بحسب مستوى ربحها، وذلك دون أن نمس بمدخيل الطبقة المتوسطة.

● ورفعنا من نفقات الاستثمار بـ 10 ملايين درهم، ولم نرفع نفقات التسيير، حرصا منا أن يُوجَّه هذا المجهود للقطاعات الاجتماعية، ولإنعاش الاقتصاد الوطني من خلال خلق فرص الشغل.

وأؤكد لكم حرص الحكومة، على اتخاذ كافة التدابير من أجل ضمان استقرار الدين، على المدى القريب، في مستوياته الحالية ووضعه في مسار تنازلي على المدى المتوسط.

حضرات السيدات والسادة،

بالنظر لدور الإصلاح الجبائي في تحفيز الاستثمار، وكذا في مواكبة أورش الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، فإن الحكومة حريصة على التنزيل الأمثل لمقتضيات القانون الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي بشكل تدريجي يأخذ بعين الاعتبار التدابير ذات الأولوية، والتي سيتم تنزيلها داخل أجل خمس سنوات.

وانسجاما مع مبدأ التدرج فإن التدابير الجبائية المقترحة في مشروع قانون المالية لسنة 2022 تدرج في إطار الشروع في تنزيل التوجهات والأهداف المنصوص عليها في هذا القانون الإطار.

ولا بد من التأكيد هنا بأن هذا القانون الإطار جاء نتيجة لمشاورات موسعة مع كل الفاعلين، وكرجمة للتوصيات المنبثقة عن مناظرتين تم عقدهما خلال السنوات الأخيرة حول الإصلاح الجبائي. وهذا الإصلاح توطره مجموعة من المبادئ والأهداف، وتمت صياغته ليكون تعبيراً صادقاً عن الإرادة العامة من أجل الإصلاح، والتزاماً جماعياً بالاختيارات والتدابير التي تم تحديدها.

ويندرج ضمن الأهداف التي تم تحديدها لهذا الإصلاح، اعتماد توجه تدريجي نحو سعر موحد فيما يخص الضريبة على الشركات، وتكريس مبدأ حيادية الضريبة على القيمة المضافة، و تعزيز الحقوق والثقة المتبادلة بين الملمزمين والإدارة، وترشيد التحفييزات الجبائية، وإصلاح منظومة الرسوم المحلية وشبه الضريبية.

وهذه كلها أهداف سنحرص على تنزيلها سواء في إطار هذا المشروع أو في إطار مشاريع قوانين المالية القادمة.

وفي هذا الإطار، تلتزم الحكومة، بتصفية دين الضريبة على القيمة المضافة المتراكم لفائدة مقاولات القطاع الخاص. وهكذا، ابتداء من دجنبر القادم وقبل نهاية الفصل الأول من سنة 2022، سيتم يتم ضخ 13 مليار درهم لأداء مستحقات الضريبة على القيمة المضافة، كي تتمكن المقاولات، وخصوصاً الصغرى والمتوسطة من التوفر على سيولة مهمة في خزينتها، من أجل الصمود في وجه الأزمة، والانخراط في دينامية خلق القيمة المضافة وفرص الشغل.

حضرات السيدات والسادة،

بالموازاة مع التسريع بتنزيل ورش اللاتمرکز الإداري، أود التأكيد على أن الحكومة حريصة على توطيد خيار الجهوية كخيار دستوري وديمقراطي، لا يقتصر فقط على البعد السياسي والإداري، بل يتجاوزه كبديل تنموي يعالج القصور المسجل في السياسات العمومية المركزية والمركزة، في القضاء على التفاوتات المجالية فيما يخص الاستثمارات والولوج إلى الخدمات العمومية الأساسية، وبالتالي انعكاس ذلك على التوزيع العادل للثروة بين الجهات.

ولأجل ذلك، سيتم العمل على نقل اختصاصات واسعة من الدولة إلى الجهات بالموازاة مع تحويل الموارد المالية والبشرية اللازمة لذلك، وعلى نحو يضمن الاستقلالية في التدبير المالي والإداري للجهة، ويجعل من هذه الأخيرة قطبا تنمويا حقيقيا ورافعة للتنمية البشرية والارتقاء الاجتماعي وشريكا أساسيا للدولة. كما ستولي الحكومة أهمية كبيرة لمواكبة الجهات من أجل تسريع تنزيل برامج التنمية الجهوية، خاصة المشاريع والبرامج ذات الأولوية، التي سيتم تمويلها في إطار عقود-برامج بين الدولة والجهات.

كما أود أن أطمئن السيدات والسادة رؤساء الجماعات الترابية، بأن الحكومة تُولي اهتماما خاصا لتحسين الموارد الذاتية لهذه الجماعات، والرفع من مردودية



تحصيل الضرائب والرسوم المحلية، من خلال إسناد تدبير وعاء وتحصيل رسم السكن والخدمات الجماعية إلى الخزينة العامة للمملكة، فيما تم إسناد تدبير وعاء وتحصيل الرسم المهني للمديرية العامة للضرائب. وقد تم الشروع في تنزيل هذا الإصلاح بصفة تدريجية، باعتماد تجربة نموذجية في أفق تعميمها على مجموع التراب الوطني.

حضرات السيدات والسادة،

لقد نجحنا جميعاً، حكومة وبرلماناً، في جعل المناقشة والتصويت على مشروع قانون المالية لسنة 2022، بدايةً لمرحلة جديدة من العمل المشترك بين المؤسساتين، قوامه الحوار والتشاور والتكامل في القيام بالأدوار، وغايته تحمل المسؤولية الملقاة على عاتقنا بتنزيل الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية والتنمية التي انخرطت فيها بلادنا تحت القيادة السامية لصاحب الجلالة نصره الله واستجابة لانتظارات المواطنين والمواطنات.

فالرهان اليوم هو أن نستعيد ثقة المواطن في قدرة مؤسسات بلاده على مواجهة التحديات الراهنة والاستجابة للحاجيات والانتظارات الاجتماعية؛

وثقة المستثمرين في الآفاق الواعدة التي يتيحها استقرار بلادنا وانخراطها في الأوراش الإصلاحية الهيكلة والتي يأتي على رأسها تنزيل النموذج التنموي الجديد؛

وثقة المؤسسات المالية الدولية في استدامة نموذجنا الاقتصادي وماليتنا العمومية. وهو ما حرصت الحكومة على تكريسه من خلال الشروع في تنزيل التزامات برنامجها الحكومي عبر أول مشروع قانون مالي يلتزم بالقدرات الموضوعية لماليتنا العمومية ويسعى للإبداع في إطارها. حيث أنه مشروع لاستعادة هذه الثقة لأنه يتوجه لكل الفاعلين بالتزام الفعالية والمواكبة والدعم. كما أنه مشروع يسعى لتعبيد الطريق أمام مغرب الغد، مغرب الحماية الاجتماعية لكل المغاربة، ومغرب الفرص للجميع في إطار ربط الحق بالقانون والمسؤولية بالمحاسبة.

وبناءً عليه، فإنه يتعين على كل الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين، كُلاً من موقعه، التقاط الإشارات الإيجابية التي جاء بها هذا المشروع، والانخراط الكلي والبناء في تفعيل الورش المجتمعي لتعميم التغطية الاجتماعية والرفع من وتيرة التحول الهيكلي للاقتصاد الوطني من أجل خلق معدلات أكبر من النمو ومن فرص الشغل. فأملاً جميعاً هو أن نخرج من هذه الأزمة أكثر قوة وصلابة، وثقتنا في قدراتنا ومؤهلاتنا هي التي ستمكننا من كسب رهانات الغد.

"وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون" صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.